العصبية القبلية والسلم الاجتماعي

*د. حسن هاشم حمود
باحث من العراق

*العراق- وزارة العدل
hasanhmood016@gmail.com

ملخص :

في بحثنا هذا نحاول تسليط الضوء على القبيلة كقوة اجتماعية لها دور كبير في تعزيز قيم التضامن والولاء القبلي الداخلي بين أفرادها، مما عزز حالة من التخندق القبلي، وأنعش العصبية القبلية، وبذلك باتت القبيلة تمثل مجالاً اجتماعياً يمكن الاستثمار فيه سياسياً، اذ شرعت القوة السياسية تتنافس للاستثمار في هذه الوحدة الاجتماعية، مما خلق حالة من المصالح المتبادلة ما بين السياسي والقبيلة، وهذا بدوره فسح المجال للقبلية أنْ تتصدر الحياة الاجتماعية وبدأ يلجأ اليها الأفراد في نزاعهم وصراعهم، مما أسهم ذلك في تراجع قوة الدولة أمام قوة القبيلة وساعد في تصدر المرجعيات التقليدية كالقبلية، والمذهبية، والمناطقية، والاثنية مع تراجع الهوية الوطنية امام هذه الهويات الفرعية، اعكس سلباً على ديمومة الاستقرار والتوازن للسلم الاجتماعي.

كلمات مفتاحية : العصبية القبلية/ السلم الاجتماعي/ الهوية الوطنية/ التضامن القبلي/ الاستثمار السياسي للقبيلة

Tribal Fanaticism

Dr .. Hassan hashim hammood

ABSTRACT

In our research, we try to shed light on the tribe as a social force that has a major role in enhancing the values of solidarity and internal tribal loyalty among its members, which has strengthened a state of tribal retrenchment, and revived tribal fanaticism, Thus, the tribe has become a social field that can be invested in politically, as the political forces began competing to invest in this social unit, which created a state of mutual interests between the politician and the tribe. This, in turn, allowed tribalism to take the lead in social life, and individuals began to resort to it in their conflicts, which con-

tributed to the decline in the power of the state against the strength of the tribe and helped the traditional references such as tribalism, sectarianism, regionalism, and ethnicity to take the lead, the decline of national identity before these sub-identities, reflected negatively on the permanence of stability and balance of social peace.

المقدمة

تتكون البنية الاجتماعية للمجتمع العراقي من عدد من القبائل المقسمة الى عشائر وتنقسم الاخيرة الى وحدات عشائرية أصغر متمثلة بالأفخاذ، وطبيعة القيادة فيها عمودي تتمثل بشكل هرمي متمثلة بزعيم القبيلة وعلى رأس كل عشيرة شيخ، فهذه الوحدات الاجتماعية وجودها في المجتمعات العربية والمجتمع العراقي متجذرة ولها عمق تاريخي ولها دور كبير في فض الكثير من المنازعات والتناحرات العشائرية، ومارست دورها كوسائل ضبط غير رسمية. إلا انَّ التغيرات التي طرأت على شكلها وبنيتها من خلال ظهور بعض المدعين بالمشيخة كما سمي في السابق بشيوخ التسعين او شيوخ الحواسم، مما أدى الى تجذير النزعة العصبية القائمة على ثقافة الغلبة، والاستحواذ وتعاظم دورها في المشهد السياسي في قضية تخادم القبيلة والدولة لتحقيق مصالح فئوية خاصة قد تكون للسياسي او لبعض المشايخ مما جعل بعض السياسيين يغازل العشيرة بعرض خدماته وتقريب بعضهم في المقابل الحصول على اصواتهم في العملية الانتخابية فتظافر هذه العوامل ساعدت، في دعم قوة العشائرية كقوة متمايزة تستخدم ضد الآخر المختلف قبلياً وعشائرياً مما اسهم في حالة من تحول القبيلة كقوة داعمة لحفظ علاقات الجيرة والاستقرار، الى قوة مهددة للاستقرار الأمني والتناحر والنزاع العشائري كعامل وكخطر يهدد السلم المجتمعي وذلك لظهور سلوكيات عشائرية مثقلة بالعصبية القبلية تهدد مقومات السلم الاجتماعي.

محاور البحث

اولاً: مشكلة البحث

تعد القبيلة من أقدم التشكيلات والأطر الاجتماعية في مجتمعنا، انها ضاربة في القدم خصوصاً في مجتمعاتنا العربية، وإنَّ سيرورة وجودها ونموها شهد حالة من المد والجزر في قوتها وضعفها، إذ أنَّها تقوى بضعف الدولة، وتضعف بقوة الدولة. إنَّها تشهد حالة من القوة والحضور الاجتماعي الفاعل، وتغلغلها في جميع مناحي الحياة، في فترات ضعف الدولة، وكثير من الانظمة السياسية

تعد القبيلة من أقدم التشكيلات والأطر الاجتماعية في مجتمعنا، انها ضاربة في القدم خصوصاً في مجتمعاتنا العربية

التي توالت على حكم العراق قد تلجأ الى استقطاب القبلية، والعشائرية بشكلها التعصبي عندما يتهدد ملكها، وسلطتها السياسية وهذا ما لاحظناه في التسعينات من القرن الماضي في زمن النظام السابق، إذ أخذ بدعم الدور العشائري والقبائلية واستقطابها كقوة ماسكة للأرض تعزز وتدعم قوة الدولة، في حين أنّه في السابق لم يوليها هذا الاهتمام، ولا زالت اليوم تمثل معطى مهم للحياة السياسية، يتدافع نحوها العديد من السياسيين كبوابة للدخول الى العملية السياسية. فالقبيلة اصبحت لاعباً اساسياً في المشهد السياسي العراقي خصوصاً دورها في ملء الفراغ الذي خلفه سقوط النظام السابق وانهيار مؤسسات الدولة، وتنامي قوى الارهاب في البلد مما دفع ذلك الى بناء مؤسسات امنيه بعضها ذات صبغة قبلية كتشكيل الصحوات ومجالس الانقاذ وغيرها في المناطق الرخوة المهددة بعمليات ارهابية، وهذا قد يؤسس لثقافة الاستقواء والاستحواذ عندما تسخر قوتها لحماية أبناء قبيلتها فقط، مما قد يحولها الى عامل خطر يهدد السلم الاجتماعي. وعلى الرغم من أهمية القبيلة في تعزيز قيم التضامن والولاء الداخلي بين افراداها، إلا أنَّ هذا قد يشكل خطراً ومهدداً للسلم الاجتماعي، عندما يتقوقع هذا التعصب ويكون موجهاً تجاه الآخر المختلف قبلياً وهذا مما يجعلها تشكل سلاحاً ذو حدين الى جانب أنَّها اطار اجتماعي اساسي في البنية الاجتماعية للمجتمع هدفها تعزيزها للتضامن الداخلي بين أفرادها والتعامل بعصبية قبلية نحو الآخر، وهذا ما نلاحظه ونسمعه عن حالات النزاع العشائري المتكررة في مدن مختلفة من العراق كخطر يهدد البنية الاجتماعية للمجتمع ويفتك بالسلم والأمن الاجتماعي. لذا فمشكلة البحث تتمحور حول ظهور العصبية القبلية كقوة في الحقل السياسي ودورها في تراجع الهوية الوطنية كظاهرة تهدد السلم المجتمعي.

فالقبيلة اصبحت لاعباً اساسياً في المشهد السياسي العراقي خصوصاً دورها في ملء الفراغ الذي خلفه سقوط النظام السابق وانهيار مؤسسات الدولة

اسئلة البحث

1. ما دور القبيلة في تعزيز قيم الولاء والتضامن الداخلي بين افراداها؟
2. كيف اسهمت العصبية القبلية في تراجع الهوية الوطنية؟
3. كيف يؤثر النزاع العشائري في تراجع اهم مقومات السلم الاجتماعي؟

ثانياً- اهداف البحث

1. التعرف على دور القبيلة في تعزيز التضامن والولاء القبلي.
2. التعرف على دور العصبية القبلية في تراجع الهوية الوطنية.
3. التعرف على دور العصبية القبلية في تراجع مقومات السلم المجتمعي.

ثالثاً- اهمية البحث

لكل بحث أو دراسة علمية لابد أنْ تكون لها اهميتها سواء كان للباحث نفسه أو للمجتمع المدروس أو للمؤسسة المراد دراستها، فبالتالي لابد من وجود جدوى لكل دراسة أو بحث، واهمية هذا البحث تترجم من خلال:

1. الاهمية النظرية: تنعكس اهمية البحث من خلال ايضاح دور العصبية القبلية في المجتمع وانعكاساتها على استقرار السلم الاجتماعي.
2. الاهمية التطبيقية: تتمثل اضافة فكرية الى الحقل العلمي والمعرفي تهدف الى ايضاح تأثيرات العصبية القبلية وانعكاسها على السلم والتضامن المجتمعي.

رابعاً: مفاهيم البحث

1. القبيلة: ومعناها الجماعة اذ يقال لكل جماعة واحدة قبيلة ويقال لكل جمع من واحد قبيل. ويذكر ايضاً أنَّ الكلبي يرى أنَّ الشعب اكبر من القبيلة ثم القبيلة فالعمارة ثم البطن ثم الفخذ. ويقال ايضاً أنَّ قبائل من الطير أي اصناف وكل صنف يعني قبيلة. والقبيلة هي جماعة من الناس يكونون من الثلاثة فصاعداً من قوم شتى كالزنج والروم والعرب وقد يكونون من نحو واحد[1].

وتعرف القبيلة اصطلاحاً: أنَّها نسق في التنظيم الاجتماعي يتضمن عدة جماعات محلية مثل القرى والبلديات والعشائر، وتقطن اقليماً معيناً، ويسودها شعور قوي بالتضامن والوحدة ويستند الى مجموعة من العواطف الاولية. وتعرف ايضاً بانها وحدة متماسكة اجتماعياً ترتبط بإقليم وتعد في نظر اعضائها ذات استقلالية سياسيةً[2].

ويعرفها آخرون بأنَّها مبدأ تنظيمي يحدد الاطر العامة للعضوية، في المجتمعات بحسب تراتبية تنظيمية، وهي رابطة موحدة الغرض، مبنية على التحالف بقدر ما هي مبنية على النسب والقرابة، وتمثل عقلية عامة مستمدة الانتماءات والولاءات الوشائجية المنغرسة في اعماق ووجدان الجماعة[3].

2. العصبية: تفسرها المعاجم اللغوية من أصل كلمة عصب، والعصب بمعنى أطناب المفاصل التي تلائم بينها وتشدها، ثم يلي ذلك ايراد العديد من المشتقات، وعليه يمكن اجمال ذلك في هذه المعاني الشد والشدة والطي والالتواء والتجمع والالتحام والاستدارة حول الشيء والمكان. اما العصبية فتعني الحث على نصرة الأولياء والأقرباء ظالمين كانوا او مظلومين، كما تعني الدعوة الى المدافعة والمحاماة والمطالبة في سبيل الأقارب والأولياء[4].

وتعرف العصبية القبلية بانها تعني الحث على نصرة الأولياء والأقرباء ظالمين كانوا أو مظلومين

(1) ابن منظور، لسان العرب، بيروت، دار صادر، د.ت، ج11، ص 541.

(2) محمد نجيب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص 57.

(3) محمد الملقب الـداه ولد الشيخ، دور القبيلة في العملية السياسية في اليمن وموريتانيا والجزائر، رسالة ماجستير جامعة وهران، كلية الحقوق، قسم العوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2007 ، ص21.

(4) بوزياني الدراجي، العصبية القبلية ظاهرة اجتماعية وتاريخية على ضـوء الفكر الخلدوني، سلسلة العصبية القبلية، دار الكتاب العربي، الجزائر، ط1، 2003، ص23

وتعرف العصبية القبلية بانها تعني الحث على نصرة الأولياء والأقرباء ظالمين كانوا أو مظلومين، كما تعني المدافعة والمحاماة والمطالبة في سبيل الأقارب والأولياء. فالعصبية عبارة عن رابطة معنوية ذهنية، تصل وشائج القربى وتشد اللحمة بين الأقرباء والأولياء[5].

(5) المصدر نفسه، ص 23.

3. السلم الاجتماعي: من السلام وأصله السلامة أي البراءة والعافية والنجاة من العيوب والآفات والاخطار قال ابن منظور في لسان العرب: السلم بالكسر السلام وقال: السلم، والسلم الصلح يفتح ويكسر بذكر ويؤنث. والسلم المسالم وتقول: أنا سلم لمن سالمني، وقوم سلم وسلم: مسالمون والخيل اذا تسالمت تسايرت لا تهيج بعضها بعضاً[6].

(6) خالد محمد البديوي، الحوار وبناء السلم الاجتماعي، الرياض، مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، ط1، 20011، ص11.

وكذلك يعرف السلم بأنه الهدوء والاستقرار الذي يسود المجتمع بمختلف فئاته وشراحه مما يولد حالة من الانسجام والتوافق نابعه من شعور الانسان بأمنه الاجتماعي[7].

(7) نعيمي ام الخير، السلم الاجتماعي وازمة الدولة الريعية(حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016، ص 5.

ومن الجدير بالذكر أنَّ السلم والسلام له معنيان الاول هو غياب الخلاف والحرب، وهذا المعنى هو الشائع في العديد من الكتابات، اذ حدده الباحثون في التراث النظري للعلاقات الدولية بأنَّ السلام هو غياب الحرب، ولذلك أكد علماء التنمية والمنظمات الدولية المختصة بالجانب التنموي للشعوب وكذلك البرنامج الانمائي للأمم المتحدة على أهمية تحقيق سبعة أنواع من الامن للوصول الى تحقيق الاستقرار والأمان المجتمعي وهي الامن الاقتصادي، والأمن البيئي، والأمن الغذائي، والأمن السياسي، والأمن الصحي، والأمن الشخصي، والأمن الجماعي وهذه كلها قد تدخل في تحقيق حالة من الاستقرار والسلم المجتمعي. في حين حدد في مفهوم السلم في المجالات الانسانية بأنه غياب العنف وكل ماله علاقة بجرائم النزاعات العرقية والاثنية والدينية، والمعنى الثاني هو الاتفاق والانسجام والهدوء، لتحقيق الطمأنينة والعيش بسلام. وتأسيساً على ما سبق فإنَّ السلم الاجتماعي هو تحقيق حالة من الاستقرار والهدوء والأمان للوصول الى حالة التفاهم المجتمعي القائم على نبذ الحروب، والنزاعات، والعنف، والتطرف لإشاعة ثقافة التعايش السلمي، وترسيخ ثقافة قبول الآخر المختلف دينياً، ومذهبياً، وعرقياً، واجتماعياً.

السلم الاجتماعي هو تحقيق حالة من الاستقرار والهدوء والأمان للوصول الى حالة التفاهم المجتمعي القائم على نبذ الحروب

خامساً: منهجية البحث

استعمل الباحث في بحثه المنهج الوصفي التحليلي القائم على عرض الظاهرة

من خلال مطالعة التراث النظري الذي تناول الظاهرة، ووصفها وتحليلها بغية الوصول الى تحقيق النتائج البحث.

سادساً: دور القبيلة في تحقيق التضامن الداخلي

يعد التضامن عملية اجتماعية تعبر عن دعم، ومساندة لأفراد أو جماعات لتقديم العون والمساعدة المادية، أو المعنوية لفرد، أو لجماعة أُخرى، وبصورة طواعية من دون إلزام ويحدث ما بين الأفراد، أو الجماعات مع بعضهم البعض أي بصورة أفقية، أو بصورة عمودية ما بين الأفراد والنخب.

ويعرف التضامن الجماعي بأنه ترابط عفوي ومعقول بين أفراد جماعة معينة في حدود ما يجعل منهم جماعة واحدة، لهم فيها مصالح مشتركة، ومصير واحد. فالتضامن مفهوم مركب من مفاهيم الضم، والضمن، والضمان، ويجمع على هذا الأساس جوانب عاطفية، وإرادية، وعقلية، تنقل انتماء الفرد، إلى الجماعة من مستوى القدر المفروض إلى مستوى الواقع المقبول بوعي، وشروط[8]. ومن الجدير بالذكر أنَّ ابن خلدون قسم العصبية التي تشتد وتقوى بقوة تضامن أفرادها، الى عصبية خاصة ويكون التضامن فيها اكثر تماسكاً، وقوة، ومتانة، فتكون العصبية في هذه الحالة متينة وقوية، أما الصنف الثاني فتمثله العصبية العامة، أو كما يسميها البعض المركبة فيكون التضامن فيها أقل تماسكاً، وأبعد لحمة من سابقتها مما يضعف تماسكها. فالتضامن ينشأ عن بنية الحياة المشتركة نفسها، إذ يحتاج كل فرد، إلى غيره في شبكة تبادلات متقاطعة، وفي هذا الصدد يرى دوركهايم في تقسيم العمل منبع هذا النوع الأوّل من التضامن اذ يكون قليل النمو في الأحوال الاقتصادية المغلقة البدائية، ثم هو ينمو مع نمو تخصص المبادلات[9].

ففي حالة التضامن الميكانيكي وما يعنيه هذا الاسم هو مجموعة منظمة نوعاً ما من خلال العقائد والعواطف المشتركة بين كل أعضاء الجماعة: أنَّه النوع الجمعي، أو المشاعي ومن جهة أُخرى، المجتمع الذي نتضامن معه في الحالة الثانية هو نظام من الوظائف المنّوعة والخصوصية التي تجتمع في علاقات معينة[10]. هذا النوع الثاني من التلاحم الاجتماعيّ هو « تضامن عضوي «وفيه ينبثق التضامن ليس فقط من القبول بمجموعة مشتركة من العقائد، والعواطف، بل من اعتماد تبادل وظيفي في تقسيم العمل، حيثما يكون التضامن الميكانيكي القاعدة الرئيسة للتلاحم الاجتماعي يغلّف الوعي الجماعي، أو المشاعي بصورة تامة الوعي الفردي، وعندئذ يفترض هويّة واحدة، بل فروقاً بين الأفراد في اعتقاداتهم، وفي أفعالهم. لذلك يكون نموّ التضامن العضوي والتوسّع في تقسيم العمل مصحوبين

(8) مجموعة مؤلفين (من أديب إسحاق والأفغاني...إلى ناصيف نصار)، أضواء على التعصب، دار أمواج للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1993، ص 213.

(9) موريس دوفرجيه، مدخل إلى علم السياسة، ترجمة د. جمال الاتاسي ود. سامي الدروبي، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 2009، ص 201.

(10) انتوني غدنز، الرأسمالية والنظرية الاجتماعية الحديثة، ترجمة أديب يوسف شيش، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، د.ت، ص 192.

بازدياد الفردية[11].

(11) المصدر نفسه، ص 193.

وبهذا يكون المجتمع مهيكل، ويشتغل كشبكة، أو كمجموعة شبكية مترابطة التي تضمن حركية متزايدة للأشخاص والمواد والمعلومات، هذا التنظيم الشبكي يؤسس تضامناً جديداً للأفعال، الذي يعني نسقاً من التبعية المتبادلة بين الأفراد. فبدل التضامن الآلي للمجتمع المحلي القروي إلى التضامن العضوي للمدينة الصناعية، ظهر إذن تضامناً ثالثاً، هو التضامن التبادلي الذي يجعل الأفراد والتنظيمات في روابط منتمية إلى شبكة متعددة مترابطة، ورهان الديمقراطية عندئذ هو تحويل هذا التضامن التبادلي إلى تضامن انعكاسي أي إلى وعي بالانتماء إلى نسق من المصالح الاجتماعية[12].

(12) د. بومخلوف محمد وآخــرون، التأطير الاجتماعي للشباب والثقة (دراسة ميدانية للتأطير الرسمي وغير الرسمي للشباب في الوسط الحضري)، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2015، ص43-44.

تأسيساً على ما سبق أن لهذه الروابط الثلاث نخبها، ورجالها الذين يلعبون الدور الكبير في تجسيد مفردات هذه المجالات بين أفراد المجتمع، فالزعامات الاجتماعية والنخب لها دور كبير، في تحقيق التضامن المجتمعي، وهذا الدور أما أن يكون ايجابياً، أو سلبياً بناءً على ما تتمتع به الزعمات من سمات، وميزات تعزز التضامن، أو تهدد وجوده، ولاسيما الزعمات المؤثرة، في المجتمع من خلال ما تتمتع به من قدرة على تعزيز التساند، والتضامن بين أفراد المجتمع عن طريق ترجمة سلوكها على أرض الواقع يتميز بالمصداقية، والعمل من أجل المصلحة العامة، وتقديمها على المصلحة الشخصية فضلاً عن أنَّ الخطاب المعتدل، الذي يعزز وحدة المجتمع، وهذا التضامن بدوره يحقق بنية مجتمعية عابرة للطائفية، والمناطقية، والعشائرية، أما في حالة أخفاق هذه الزعامات أو القيادات العشائرية، في تحقيق هذا الخطاب المعتدل ستكون آثاره سلبية على التضامن، مما قد يؤثر سلباً على استمرار التضامن المجتمعي ويسهم في تذرير وتشظي الهوية ويخلق تضامنيات وتحالفات قبلية، أو فئوية، أو طائفية، أو مصلحية، أو مناطقية تضر بالصالح العام.

يضاف إلى ذلك أن التنظيم المتشظي. سيفرز التسميات إلى أحياء، وأنساب، وتضامنيات تبعية عمودية تعمل ضد التكامل القومي وتبقي، على انفصال الحيزات الاجتماعية، وبرانيتها عن المشهد السياسي، وتُدخل النخب والأحزاب الحاكمة في علاقات محسوبية مع عناصر هذا المجتمع المتشظي، تكرس التشظي وفشل تكوين الأمة؛ لأنَّ النخب أنفسهم يسقطون في ممارسة السلطة التقليدية[13].

(13) يُنظر سامي زبيدة، الإسلام الدولة والمجتمع، ترجمة عبدالاله ألنعيمي، دار المدى للثقافة والنشر، سوريا، ط1، 1995، ص 221.

سابعاً: الانتماء والولاء القبلي

إن انتماء الفرد لجماعة ووجوده فيها يجعلها تصبح غذاءً روحياً، وعقلياً، ونبعاً

خالداً يبعث فيه طاقات الحياة، والحب، والاستقرار فيبني الفرد وجماعته علاقة سلوكية وطيدة، وتعايشاً حيوياً مستديماً. وقد ذهب «اريك فروم» إلى أن وجود الإنسان يحكمه عدد من الحاجات الإنسانية، تتصدرها الحاجة للانتماء والحاجة للهوية، وإنَّ حاجاته إلى الانتماء تنبع أساساً من حالة التمزق التي اكتفت عرى وحدته بالطبيعة، ومن ثم أصبح لزاماً عليه أن يخلق علاقات في واقعه الجديد الذي قوامه الحب الخلاق[14]. فالإنسان تتعدد دوائر انتمائه، وتتعقد، وتبدو من التداخل، والتشابك، والتقاطع، والتركّب بمكان، وإنَّ هذه القابلية للتنوع، والتعدد، والحاضنة للخصوصيات، والتمايزات الثقافية، والحضارية، والدينية، والفكرية، والنوعية، والاثنية عندما تكون بلا عنصرية ولا استعلاء فان هذا يمثل صدق التعدد، وضرورة التكامل ووجوب التعارف بين دوائر الانتماء. وان هذا التعدد غير المتعارض لدوائر الانتماء يسمى «بدوائر الانتماء المتحاضنة» تُوضح كيف يتواجد الإنسان – في كل مكان وزمان- ضمن شبكة من الانتماءات والتصنيفات التي لا يلزم أن تتعارض أو تتنافى، بل أن طبائع الأمور تجعلها تتواكب وتتراكب، وربما تتماثل وتتساند، فلا مشاحة في تعدد الانتماء طالما معايير التصنيف لا تتضارب[15]. فالفرد سواء رغب أو لم يرغب، فأنه ينتمي عن طريق أسرته إلى رابطة طبيعية تسمى أمته، أي أنَّ له طابع يكتسب كل ما فيه من قيمة ومعنى من ذلك الوضع الموروث الذي ولد فيه، وحتى إذا غيّر ولاءه للمجتمع الذي يعيش فيه، فأنه لا يستطيع أن يغير أصله[16].

إن انتماء الفرد لجماعة ووجوده فيها يجعلها تصبح غذاءً روحياً، وعقلياً، ونبعاً خالداً يبعث فيه طاقات الحياة، والحب، والاستقرار

وأنَّ الجماعات مغرية؛ لأنَّها تعطي معنى لوجود الأفراد الذين يؤلفونها والذين يجدون أنفسهم اعتباراً من هنا مرتبطين بشكل اندماجي[17].

وأنَّ الجماعات مغرية؛ لأنَّها تعطي معنى لوجود الأفراد الذين يؤلفونها والذين يجدون أنفسهم اعتباراً من هنا مرتبطين بشكل اندماجي

وفي زماننا هذا، أصبح أول وصف يجري على اللسان، إذا ذكرنا الهوية، هو أنَّ الهوية مركبة. فالإنسان ينتسب إلى جماعات كثيرة أوسعها جماعة البشر، وبعض هذه الجماعات طبيعي، وبعضها مكتسب، وبعضها عرفي، وبعضها طوعي، وتتشكل هوية المرء من تداخل الهويات الكثيرة التي تخلق له تعدد انتسابه لها، أو من تجاوزها بعد التعدد يتراءى لنا التراتب والتنازع على أنهما سمتان لنظام الهويات الذي نحن حصيلته، وتفرض هاتان السمتان نفسيهما على وجداننا عندما نتأمل ما نسميه هويتنا الوطنية، وننظر في العلاقة بينها وبين هويات أُخرى[18].

(14) د. رفيق محمود المصري واخـــرون، الـديـن والسياسة والديمقراطية، مركز حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية- شمس، القاهرة، ط1، 2007، ص129.

(15) د. نادية مصطفى واخرون، دوائر الانتماء وتأصيل الهوية، دار البشير للثقافة والعلوم، القاهرة، ط1، 2013، ص 8-9.

(16) د. حسام الـديـن علي مجيد، اشكالية التعدد الثقافي في الفكر السياسي المعاصر جدلية الاندماج والتنوع ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1 ،2010 ، ص 238.

(17) ايان سبورك، اي مستقبل لعلم الاجـتـمـاع(فـي سبيل البحث عن معنى وفهم العالم الاجتماعي)، ترجمة د. حسن منصور الـحـاج، كلمة ومجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2009، ص 64.

(18) د. أحمد بيضون، الربيع الفائت في محنة الأوطان العربية أصولاً وفصولاً، المركز العربي للأبحاث ودراســة السياسة، بيروت، ط1، 2016، ص 13.

أننا إذ نقوم بعملية تصنيف العالم الاجتماعي إلى جماعات مختلفة، فأننا ننزع إلى التوحد بجماعة نتقاسم مع أفرادها الإحساس، بالانتماء، والشعور بالهوية المشتركة فيما يسمى بجملة النحن، وهويتنا الاجتماعية تستمد من كوننا أعضاء، في هذا النحن أو بالتعبير الشائع في جماعة داخلية. هذه الفكرة القائلة بأن هويتنا الاجتماعية تتحدد بعضويتنا، أو انتماءاتنا الاجتماعية فكرة ذات تاريخ طويل كما أوضحت أعمال «جورج هربرت ميد» بأن لها دلالات مهمة فيما يتعلق بالسلوك بين الجماعات[19].

(19) د.هاني الجزار، أزمة الهوية والتعصب دراسة في سيكولوجية الشباب، هلا للنشر، مصر، ط1، 2011، ص 123 – 124.

وان لهذه الانتماءات دور كبير في إكساب الفرد هويته الاجتماعية من عملية التفاعل مع الآخرين ضمن نطاق هذه الجماعات التي تقدم دعماً متبادلاً ما بين الفرد

فالفرد لابد من أن ينتمي إلى جماعة ما عن طريق مجموعة مشتركات سواء نفسية، أو اجتماعية، أو اقتصادية، أو سياسية، أو ثقافية، وان لهذه الانتماءات دور كبير في إكساب الفرد هويته الاجتماعية من عملية التفاعل مع الآخرين ضمن نطاق هذه الجماعات التي تقدم دعماً متبادلاً ما بين الفرد، والجماعة وفي حال عدم تعارض هذه الانتماءات، وانسجامها نحو تحقيق مصلحة عامة سيسمح ذلك بتشييد بنية اجتماعية سليمة ذات علاقات وولاءات عابرة للانتماءات الضيقة، لكن هذه الانتماءات قد تنحرف عن مسارها عندما تطغى عليها مجموعة من الولاءات التي تحولها إلى دوائر اجتماعية ضيقه غير متضامنة تسهم في تفتت الوحدة المجتمعية وتهدد السلم الاجتماعي.

وفي هذا الصدد يتحدث «هشام شرابي» عن البطريركية الأبوية فهو يتتبع جذور السلطة العربية إلى التشكيلة القبلية القديمة بمفهومها عن الولاء للجماعة المتسم بكونه ولاءً أعمى، من أجل البقاء. ويطلق شرابي على المجتمع العربي المعاصر صفة الأبوية – الجديدة: حيث لا يملك الفرد فيها أي فرادة، وهو يضيع إذا ما انفصل عن العائلة، أو القبيلة، أو الطائفة، وإنَّ شعور الفرد بالأخلاق شعور جمعي، ولا ينطبق إلا ضمن جماعته البدائية لا ضمن المجتمع الأوسع، وعليه أن الطفل في المجتمع العربي ينّشأ على قيم الولاء والتضامن، ويميل إلى الإبقاء على هذه القيم محصورة ضمن الجماعة الأصغر بدلاً عن مدها إلى المجتمع الأوسع[20].

أنَّ الفرد في المجتمعات العربية يميل إلى انشاء علاقات اجتماعية مترابطة ومتشابكة هوياتيه تلعب الانتماءات الفرعية دوراً اكبر بحسب تفسير» شرابي»

(20) نزيه ن. الأيـوبـي، تضخيم الدولة العربية (السياسة والمجتمع في الشرق الاوسط)،)، ترجمة امجد حسين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2010، ص 340 – 341.

وهذا أنَّ دل على شيء إنما يدل على أنَّ الفرد في المجتمعات العربية يميل إلى انشاء علاقات اجتماعية مترابطة ومتشابكة هوياتيه تلعب الانتماءات الفرعية دوراً اكبر بحسب تفسير» شرابي» وتكون محصورة ضمن جماعة محددة، كالأسرة،

أو القبيلة، أو الطائفة، أو الاثنية، أو ما يسميه عالم التنمية «امارتيا صن» (بأحادية الانتماء) أي انتماء إلى جهة واحدة، ورفض بقية الجهات الأُخرى، مما قد يؤدي إلى نوع من التقوقع في العلاقات الاجتماعية، والذي يعوق أيجاد أرضية مشتركة لخلق هوية عامة، بل قد يوجد عدة هويات قبلية أو طائفية، أو أثنية وغيرها وهذا التنوع في الانتماء قد يكون ايجابياً عندما يتوحد ويتقولب في هوية جامعة لكل الهويات هي الهوية الوطنية يدعو إلى تحقيق مصلحة عامة تتجاوز هذه التقسيمات.

وفي ذات السياق يرى الباحث اللبناني «علي زيعور» إنَّ العربي، لكي يتغلب على قلقه الناتج عن التغيير الاجتماعي السريع، يبحث دائماً عن الأمن في علاقات التضامن من النمط التضامني بدلاً من تنظيمات من النمط العقلاني. انه دائماً يسعى في الحصول على بطل، أو قائد كاريزمي سيخلصه ويصحح جميع الأخطاء[21].

(21) المصدر نفسه، ص342.

ومن الجدير بالذكر أنَّ علاقات الولاء غالباً ما تكون مبهمة لكونها قائمة على أساس اتفاق غير رسمي، لكن ذلك لا يمنعها من أن تكون متينة. تجمع بين أفراد، أو شبكات أفراد، في علاقات عمودية أكثر منها علاقات أفقية منظمة. وتفسير ذلك أن الروابط المتشكلة من ولاءات عصبية ونزعة محلية، أو جهوية، أو أثنية، أو لغوية، وغيرها- تُعيق قيام روابط مدنية(مثل المواطنة، الطبقة، المكانة الاجتماعية والمهنية، الانتماء الديني أو الأيديولوجي، الانتماء الحزبي)[22].

(22) د. أحمد زايد و د. عروس الزبير النخبة الاجتماعية حالة الجزائر ومصر، مركز البحوث العربية والأفريقية، القاهرة، 2004، ص 180 – 181.

وبقدر ما تتدهور بنية الدولة وتصبح دولة عصابات و» مافايات» دولية، ويتدهور الوعي الاجتماعي ليتحول من وعي وطني وإنساني، إلى وعي طائفي وعشائري، وعصبوي ووثوقي من كل نوع، تتدهور شروط التنمية الاقتصادية، وتتفاقم التوترات الاجتماعية وتضعف بالمقابل حظوظ التقدم على طريق الديمقراطية[23]. وهذا بدوره قد يؤدي الى زعزعة الاستقرار، والى تفاقم حدة الصراع، والخلافات التي تنذر بخلق بيئة امنية هشة تهدد السلم المجتمعي.

(23) . د. سمير أمين و د. برهان غليون، حـوار الدولة والدين، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 1996،ص 51.

ثامناً: القبيلة كمجال اجتماعي يستثمر سياسياً

تمثل القبيلة في الوقت الحاضر معطى حيوياً في الحياة السياسة مما دفع العديد من القوى والأحزاب السياسية، بمختلف مسمياتها تعمل على توظيف برامجها وادواتها للاستثمار فيها.

اذ أعدها الانثربولوجي البريطاني ايفانز برتشاد هي الفاعل في النسق السياسي، الذي تحدد ملامح الظروف الايكولوجية والمعاشية(الفلاحة والرعي) هذه الظروف هي، التي تحدد أشكال العلاقات وأنواعها، ويرتكز هذا النسق على القرية كوحدة صغرى يتم النفوذ السياسي داخلها بحسب شبكة المصاهرات، وهذه الشبكات

تنقسم الى فروع قبلية أولية وفروع ثانوية بحسب امتلاكها للأراضي، أما العلاقات بين مكونات النظام فتقوم على الانقسام والتعارض، ويلعب نظام الثأر دوراً اساسياً في الحفاظ على النسق السياسي الداخلي للمجتمع القبلي[24].

ويذهب الدكتور الزعبي، وخلدون النقيب الى أنَّ تفشي الفساد وغياب نموذج الحكم الصالح في العالم العربي يعود، الى الوضعية الخاصة للمجتمع العربي، التي تتمثل في مجموعة من الظواهر المجتمعية لعل أهمها الاقتصاد الريعي، والبناء القبلي والطائفي، فالاقتصاد الريعي والبناء القبلي والطائفي يشكلان بيئة حاضنة للفساد، فالدولة العربية كانت ولا تزال تعتمد على هذين لنوعين من الاقتصاد والبناء السياسي لتحقيق ديمومة الحكم والسيطرة على البناءات المؤسساتية العليا في الدولة، مما يتطلب ضرورة تبني الدولة لسياسات اجتماعية اقتصادية، وسياسية تقوم على المنفعة والرشاوى والواسطة وغيرها من مظاهر الفساد الأخرى[25].

فالعشيرة هي جماعة تربط أعضاءها صلات الدم والقرابة، ونمط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك الجماعي، وأسلوب المعيشة، والقيم ومعايير السلوك المشترك وهيكل سلطته الداخلية. وبهذا المعنى، فإنَّ هوية الفرد وولاءه الأوّل يكونان لهذه الجماعة، وعليها يعتمد في إشباع حاجاته الأساسية. ومن خلال القبيلة، يمكن لهويات وولاءات أُخرى أوسع أنَّ تنتقل إلى وجدان أفراد القبيلة وتؤثر في سلوكهم، ومن خلالها يمكن أيضاً أن يحدث العكس. كما أن الولاءات القبلية – العشائرية – العائلية هي من أكثر الولاءات التقليدية رسوخاً، وتأثيراً، في مجمل الحياة العربية المعاصرة[26].

فالعشيرة هي جماعة تربط أعضاءها صلات الدم والقرابة، ونمط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك الجماعي، وأسلوب المعيشة، والقيم ومعايير السلوك المشترك

فمجال القبيلة هو ما يمنح أفرادها الوجود والانتماء، وهو ما يؤسس للبدء والاستمرار، الشيء الذي يجعل من تنميته وتحصينه استراتيجية فعالة وضرورية لإعلان الحضور وتجذيره، خصوصاً عندما تبصم الهشاشة علاقات الجوار القبلية[27].

وفي هذا الصدد يرى الباحث الأردني محمد الحوراني أنَّ العشيرة، والولاء العشائري يشكل مصدراً مهماً لرأس المال الاجتماعي لما توفره لأفرادها من دعم وجداني وتوفر اشباعات للمصادر النادرة وكذلك لما تمثله من مرجعية متجانسة لأفرادها، وقدرتها على حشد التضامن، وقدرتها على التشبيك مع العشائر الأُخرى[28].

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول أن رأس المال الاجتماعي المتدفق عبر شبكة

(24) . محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص61.

(25) د. عدنان ياسين، سوسيولوجيا الانحراف في المجتمع المأزوم العراق نموذجاً، اثراء للنشر، الاردن، ط1، 2011، ص 118.

(26) د. أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2000، ص 82.

(27) د. عبد الرحيم العطري، الرحامنة (القبيلة بين المخزن والزاوية)، دفاتر للعلوم الإنسانية، الرباط، ط4، 2013، ص 32.

(28) يُنظر د. محمد الحوراني، العشيرة رأس مال اجتماعي:(دراسة سوسيولوجية لمكونات الولاء العشائري وتحولاته في المجتمع الأردني)، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 5، العدد 2، 2012، ص 174.

العلاقات العشائرية يمكن أن يتضخم، كما يمكن أن ينكمش بالنسبة للأعضاء فهو يتضخم عندما تلبي العشيرة المصالح المادية، والمعنوية للأفراد، وينكمش عندما تتعارض مصالح الأفراد الشخصية مع توجهات العشيرة، أو عندما لا تلبي العشيرة مصالح أفرادها.

ويمثل الولاء العشائري نتاج اجتماعي يشيده الأفراد ويقومون ببنائه بالاستناد إلى المصالح التي يحققونها من خلال شبكة العلاقات العشائرية

ويمثل الولاء العشائري نتاج اجتماعي يشيده الأفراد ويقومون ببنائه بالاستناد إلى المصالح التي يحققونها من خلال شبكة العلاقات العشائرية. وبناء على ذلك فعملية اعادة إنتاج الولاء العشائري واستمراريته ترتبط بمرتكزاتهِ المنفعية. ومعنى هذا أنَّ الإرادة البشرية يمكن أن تتدخل في فصل الغث عن السمين فيما يتعلق بالولاء العشائري، ومن ثم فصل الفضاء الاجتماعي عن الفضاء الإداري، والمؤسسي، والسياسي[29].

(29) المصدر نفسه، ص 180.

ومن الجدير بالذكر أنَّ العلاقة ما بين الإنسان والمجال لا تقتصر فقط في تأثيرها على تدبير الاستقرار، وتغيير أنماطه، وملامحه بل تؤثر أيضاً في الحركية الاجتماعية، وإنتاج الزعامات وبناء العينية، فالمجال ليس مجرد معطى جغرافي، بل هو مجال سياسي لصوغ العلاقات وإنتاج الوضعيات الاجتماعية، وعليه فكل تحول في تدبير المجال لا بد وإنْ ينسحب، على مجموع العلاقات والبنيات الاجتماعية للقبيلة[30].

(30) د. عبد الرحيم العطري، الرحامنة (القبيلة بين المخزن والزاوية)، المصدر السابق، ، ص 44.

وبهذا أصبحت العشائر الأداة التي تصنع القادة في دوائرها الخاصة، وذلك من خلال المناورة غالباً من أجل ضمان إيصال أفرادها، إلى البرلمان. وأضحى ديوان العشيرة محط تركيز المناقشات السياسية، وإبرام الصفقات أثناء الحملة الانتخابية[31].

(31) غلين روبنسون، القبائل والعشائر الفلسطينية المرموقة، ترجمة سلسلة ترجمات الزيتونة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، فلسطين، العدد 30، 2008، ص 7.

ولذلك تعد العشيرة مركز مهم يمكّن بعض النخب ويستقطب القوى السياسية للاستثمار فيه للوصول إلى مراكز عليا في السلطة وهذا ما نشاهده في أثناء الانتخابات نجد معظم المرشحين، في أثناء دعايته الانتخابية يضع لقب العشيرة، إلى جانب اسمه وكأن ذلك أصبح مسلمة قانونية، وما يرجى من ذلك هو أن العشيرة أصبحت مجالاً اجتماعياً مهماً لاستقطاب النخب للاستثمار فيها.

لكن المسؤولية الأكبر والأبعد أثراً، وخطورةً هي في أعادة إنتاج الدولة، والسلطة، والنخبة الحاكمة للمجتمع العصبويّ نفسه، وذلك من خلال سياسات وإجراءات لا شأن لها سوى تقوية الروابط العصبوية وترجمة الانقسام العصبويّ في المجتمع، إلى صيغة أو صيغ سياسية تتركّب منها السلطة نفسها، أو من تمتع العصبيات بحق تشكيل مؤسسات ذات طبيعة انقسامية(تشكيل أحزاب طائفية، أو مذهبية، أو قبلية، أو أثنية..) باسم الحريات[32].

(32) عبد الالـه بلقزيز، الدولة والمجتمع(جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر)، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2008، ص 63.

كما أن ضعف التمثيلة الاجتماعية لدى النخب السياسية في القوى الاجتماعية التي تمثلها أو تستدمجها في كيانها السياسي محدودة، وعصبوية في الغالب. إذ لا تكاد تخرج عن كونها جماعات أجتماعية موصولة بخيوط القرابة مع النخب الحاكمة، وهذا كل رأسمالها الاجتماعي الذي تتلقى عائدات سياسية عنه لقاء دورها، في رفد النخبة الحاكمة، أو حماية التوازن السياسي القائم[33].

(33) المصدر نفسه، ص 71 – 72.

وبطبيعة الحال أنَّ الظهور المكثف للاثنيات، في مجتمعاتنا العربية عامة ومجتمعنا خاصة يعد عاملاً من العوامل المفسرة لإخفاقات الدولة الوطنية، في بلورة وعي وطني جامع لا يلغي التعدد بل يصهره في هوية واحدة، كما يمكن أنْ نرد تفكك المجتمع الى احتكار كثير من الانظمة السياسية العربية لمعايير الانتماء. مما يسهم في تهميش فئات وجهات عدة في المجتمع[34].

وبطبيعة الحال أنَّ الظهور المكثف للاثنيات، في مجتمعاتنا العربية عامة ومجتمعنا خاصة يعد عاملاً من العوامل المفسرة لإخفاقات الدولة الوطنية

وعليه فإنَّ عملية الانتخابات في بعض الدول التي عرفت بوجود كثيف للاثنيات تجعل الفاعلين السياسيين لا يلتزمون بالمحتوى السياسي لبرامج الأحزاب، بل بمكانات وزعمات تلك الاثنيات داخل المجموعات، وباطار خطوط النسب ومصالح التبادل[35].

(34) كمال عبد اللطيف، العرب في زمن المراجعات الكبرى(محاولات في تعقل تحولات الراهن العربي)، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، قطر، ط1، 2016 ، ص103.

(35) د. محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2002، ص59.

وهذا قد يؤسس إلى ما يسمى بالقبلية السياسية المبني، وفق العصبية القبلية من خلال أعادة انتاج القبلية والولاء القبلي باطار سياسي، إذ أضحت القبيلة محط أنظار الكثير من النخب السياسية لما تمثله من مصدر اجتماعي مهم، كونها تعمل كأداة اجتماعية قوية، في تحفيز وتعبئة أفرادها وجماعاتها للمشاركة السياسية من خلال عملية الاقتراع؛ لتحقيق مصالح آنية أو مستقبلية لهم. فعندما يمنح أفراد القبيلة صوتهم لمرشح سياسي ما يرجى، من ذلك استثمارات مستقبلية ، وهذا النوع من الاستثمار عبر عنه عالم الانثربولوجيا الفرنسي مارسيل موس عندما تحدث عن التبادل في الهبة أو الهدية كيف أنَّ العطاء هو اظهار رفعة المكانة الاجتماعية للمعطي، فالذي يعطي على الرغم من أنَّه ضحى بمال أو هدية عينية فما يرجيه من ذلك هو مردودات مستقبلية منها أنَّ العطاء يعزز القوة، والتسيد للمعطي، ويؤمن تبعية الطرف الاخر، وفي نفس الوقت هو يرتجي من أنْ يرد هذا العطاء مستقبلاً بقيمة مساوية أو اكثر، فكذلك الحال، في علاقة التخادم بين القبيلة والسياسي في عملية الانتخابات ابن القبيلة يمنح صوته مقابل المردود المستقبلي، من قبل السياسي المتمثل بالحصول، على فرصة عمل أو توظيف علاقاته السياسية لخدمة أفراد قبيلته أو تقديم خدمات أخرى.

ومن الجدير بالذكر أنَّ تضخم العلاقات الاجتماعية عبر شبكة العلاقات العشائرية قد يكون دوره سلبياً للمؤسسات، والبنى الحديثة والإخلال بالنظام، والقوانين كما هو الحال عندما تفعل الوساطة، والمحسوبية، والتركيز على النوعية على حساب الانجاز، وتكريس المكانات الموروثة على حساب المكانات المكتسبة. ومن ثمَّ أن مثل هذه الجماعات العشائرية قد تكون سلاحاً ذو حدين أي أنها تكون رأس مال اجتماعي مهم يمكن الاستثمار فيه لما يقدمه لأفراد العشيرة من دعم ومنفعه. وقد تكون سلبية لما تخلفه من سياسات انقسامية منغلقة أسست لها النخب، ومن ثمَّ هذا يعكس رأسمال اجتماعي سلبي بسبب الضرر الذي يلحقه بالمصالح العامة أي أنَّه يخلق علاقات وولاءات انقسامية تحكمها العصبية القبلية، وأنَّ هذا النوع من رأس المال الاجتماعي المغلق يحيد الآخر المختلف عنه عشائريا، أو بالعقيدة، أو الطائفة، أو الحزب. ويصبح هذا الرأسمال ذات دور سلبي، مهدد للسلم المجتمعي، وحجر عثرة امام تحقيق دولة المواطنة.

أن مثل هذه الجماعات العشائرية قد تكون سلاحاً ذو حدين أي أنها تكون رأس مال اجتماعي مهم يمكن الاستثمار فيه لما يقدمه لأفراد العشيرة من دعم ومنفعه

تاسعاً: الهوية القبلية مقابل الهوية الوطنية

تقوم الدولة الوطنية الحديثة على مجموعة من الأسس يصعب الفصل بينها، وعلى ثقافة سياسية جديدة تقر بأن المواطنة هي الهوية الجامعة، وهي تنظر الى الفرد باعتباره مواطناً بخلاف ماهيته الطائفية، والاثنية، والعرقية، كما تقر بمدنية الدولة وضمانها حقوق الأفراد دون النظر الى اصولهم الدموية، يترتب على ذلك ما يتيح حصول الدمج السياسي والاجتماعي لجميع جماعات المجتمع، فيحصل الولاء لرموز الوطن ومؤسساته مما يساعد في ترسيخ الشرعية السياسية، اذ توكل للدولة حفظ الأمن بأجهزتها الداخلية والخارجية وتدبير اشباع حاجيات السكان[36].

(36) كمال عبد اللطيف، العرب في زمن المراجعات الكبرى(محاولات في تعقل تحولات الراهن العربي)، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، قطر، ط1، 2016، ص106.

وقد يؤسس مفهوم المواطنة الجامع الهوياتي الضامن استحضار التعدد بغيابه، ذلك أنَّ أجتماع ثلاثية مجتمع المواطنة، ودولة المؤسسات، ومطلب العدالة، تضعنا امام كيفية أخرى في بناء مجتمع تتقلص فيه حدود اللامساواة، وتتسع فيه درجات المشاركة، والتشارك في تدبير الشأن العام وتقربنا من تحقيق الاصلاح السياسي والثقافي في المجتمع[37].

أنَّ التغيرات الاجتماعية في النصف الثاني من القرن العشرين أدّت، الى تشكيل حالة التريف في المدن العراقية ولاسيما الكبيرة منها

(37) المصدر نفسه، ص 108.

كما أنَّ التغيرات الاجتماعية في النصف الثاني من القرن العشرين أدّت، الى تشكيل حالة التريف في المدن العراقية ولاسيما الكبيرة منها، وهنا تبرز اشكالية

جديدة حقيقية تواجه في كثير من الاحيان مؤسسات المجتمع المدني وهي حالة الخلل في آليات الإنتقال من مجتمع القبيلة الى الدولة الأمر الذي انعكس بشكل واضح على العقل والذات العراقية ومن ثم على الشخصية العراقية، فأصبحت لا تعي في كثير من الاحيان المواطنة الحقة؛ لأنَّ الفرد ظل يتأرجح في الانتماء بين المجتمع التقليدي(القبلي)، ومجتمع حضري فرضهُ منطق العصر، وهذا افرز سلوكاً ابرز سماته الانتهازية والنفعية[38].

(38) د. عدنان ياسين، سوسيولوجيا الانحراف في المجتمع المأزوم، مصدر سابق، ص 72.

وتجدر الاشارة الى ان التغيرات، والتحولات التي مَرَّ بها البلد انعكست على شكل وسلطة القبيلة فبعض الانظمة عظمت، من شأنها وأخرى حاولت تحجيم دورها، وهذه التغيرات مرت بأطوار عدة منذ الاحتلال العثماني الى يومنا هذا. وعلى الرغم من كل ما سبق من الأنظمة المتعاقبة تنظر لأسر شيوخ القبائل بهذا الوصف منذ خمسينيات القرن العشرين وحتى تسعينياته، بل واحتفظ بعض شيوخ القبائل بمكانتهم تلك منذ الخمسينات، كانت العلاقة مع الأنظمة السياسية، ومنها النظام السابق تعتمد، على تحقيق المنفعة المتبادلة في شكل هو أقرب الى الزبونية السياسية، فكان على القبائل أن تظهر الولاء للنظام، في مقابل ما يمنحه النظام لها من حوافز ومكافآت مثل توصيل الخدمات كالماء والطرق والكهرباء، لأقاليمها او حصول القبيلة على السلاح او التغاضي عن جرائم ترتكبها لكنها لا تهدد النظام. لذلك تُرك للقبائل الاخذ بالثأر من خصومها في ظل رفض اللجوء للحكومة والنظر اليها كأحد سمات الرجولة، والعصبية لدى أفراد القبيلة[39].

(39) احمد عبد الحافظ فواز، التوظيف السياسي للقبيلة في العراق من الملكية الى ما بعد صدام، المستقبل العربي، العدد 450،2016، ص38.

ولم تتمكن هذه التحولات السياسية والتغيرات المتسارعة في مناحي الحياة، في مجتمعنا من بلورة وعي قائم على تنمية حس المواطنة، مما اسهم في تشويه عملية الانتماء، أو ارباكها مما ولد ما يسمى بازدواجية الانتماء ما بين الهوية الوطنية، وبقية الهويات الأخرى. فحالات الهجرة سابقاً والتهجير من الريف الى المدن اسهم، في تريف قيم المدينة، واخضاعها لقيم ومعايير الريف مما أخر أو أضعف حالات التكيف، والانصهار مع عادات وقيم المدن، وهذا بدوره خلق مجتمعاً هجيناً يضم في طياته قيم قبلية وحضرية، مما اسهم في زيادة حدة الصراع والتوتر القيمي كنتيجة لاندماج، وتعايش للأنماط القيمية الحضرية مع الانماط الريفية. وبالتالي اصبحت ثقافة الغلبة، والاستحواذ جزء من هذه الشخصية الهجينة واخذت تتحرك، وتتفاعل اجتماعياً وفق ما تمليه عليه النزعة العصبية القبلية. فضلاً عن وجود لاعب آخر كان له الدور الأكبر في تفتيت هوية المواطنة، وهو اللاعب السياسي سواء كان محلي، أو اقليمي، أو دولي هدفه تقسيم المجتمع الى كونتات ووحدات صغيرة يسهل السيطرة عليها والتحكم بها. وبسبب الظروف التي ابرزتها التغيرات السياسية

المتسارعة في العراق، وخصوصاً بعد الاحتلال عام 2003 ادت الى غياب مرجعية دولة المؤسسات، مما اسهم ذلك في اللجوء الى المرجعيات التقليدية بشكلها المذهبي، أو المناطقي، او العشائري، أو القومي، مما أثّر ذلك في تشظي وتشرذم الهوية الوطنية وتشتتها على وفق المرجعيات التقليدية مما رسم صورة مشوهة لولادة دولة مؤسسات جديدة بعد الخلاص من الدولة الشمولية. وما صاحب ذلك من ظهور قوى الارهاب المدعوم دولياً كقوى هدفها تمزيق وحدة المجتمع، باتباعها اساليب دموية من خلال تغذية الفكر الطائفي والتمترس المذهبي مما شجع عمليات القتل والتنكيل والتهجير على اسس طائفية، وعلى أثره قُسّمَ العراق الى مناطق يصعب الدخول اليها؛ بسبب قوى الارهاب، فضلاً عن أنَّ بعض الأجهزة الأمنية ذات الصبغة العشائرية من صحوات ومجالس اسناد، التي تشكلت في هذه المناطق الهشة امنياً، اسهمت كذلك في اذكاء النزعة القبلية وزاد التخندق القبلي، مما قد يشجع البعض على افتعال الأزمات لغرض الحصول على امتيازات هذه التشكيلات الأمنية، أو لديمومة بقائها واستمرار عطائها لهم. وبالتالي قد يسهم في تفوق انتمائهم القبلي على حساب الهوية الوطنية.

لقد زادت التأثيرات السلبية للفوضى، التي شهدها العراق وقادت لعودة الأفراد لولاءاتهم الاولية كالقبيلة والطائفة، قيام الدولة والقوى السياسية بشرعنة تلك الانتماءات عبر اعتماد منهج المحاصصة، لذلك كان من بين المحللين العرب السنة من رأى ان القرار الامريكي بتسليح البشمركة الكردية والقبائل السنية ليس صائباً وسيقود لتقاتل العشائر مع بعضها البعض[40].

(40) احمد عبد الحافظ فواز، التوظيف السياسي للقبيلة في العراق من الملكية الى ما بعد صدام، المستقبل العربي، العدد 450،2016، ص48.

وبالتالي أنَّ تعدد الهويات في مجتمعنا والتمسك بهوية دون الأخرى، مع ترجيح أحدهما على الأخرى يسهم في تراجع قوة الهوية الوطنية، وذلك لتعدد الولاءات والتعصبات للهويات الفرعية، فتجد بعض الأفراد يميل الى هويته الحزبية اكثر من هويته الوطنية، أو القبلية أو الطائفية، واحياناً تجد البعض يميل الى هويتهُ القبلية، ويجعلها تسمو فوق الهويات الأخرى حتى الهوية الطائفية، اذ تجد الكثير من أبناء الطائفة الواحدة يتصارعون، ويتقاتلون فيما بينهم بمجرد الاعتداء على أحد أفراد قبيلتهم فيتنازل عن طائفتِه امام قبيلتِه، وخير دليل على ذلك حالات القتل والنزاعات العشائرية، التي نلاحظها ونسمعها يومياً في مجتمعنا تجده يقتل ابناء دينه وطائفته من اجل قبيلته. وهذا مراده الى ان ولاءه العشائري العصبوي يسمو فوق الولاء للدولة، وهذه الهويات التي أطلق عليها الكاتب اللبناني امين معلوف بالهويات القاتلة، فالتعصب والغلو للهويات الفرعية، وتقديمها على

أنَّ تعدد الهويات في مجتمعنا والتمسك بهوية دون الأخرى، مع ترجيح أحدهما على الأخرى يسهم في تراجع قوة الهوية الوطنية

الهوية الوطنية سيحولها الى هويات قاتلة توجه نيرانها تجاه الاخر المشترك بالوطن مما يجعلها نذير شؤم يفتت، ويضعف قيام الدولة الامة الجامعة، والمستوعبة لكل الهويات الأخرى عبر الهوية الوطنية. وعلى الرغم من أنَّ هذا التعدد الهوياتي له أثاره الأيجابية عندما نخضعها لهوية واحدة وولاء واحد هو الولاء للهوية الوطنية التي تهدف الى تعزيز ثقافة قبول الأخر وتحقيق أسس مضامين التعايش السلمي على اساس الهوية الوطنية كهوية جامعة تضعف أمامها وتتراجع قوة الهويات الأخرى.

عاشراً: النزاع العشائري والسلم الاجتماعي

يعد السلم الاجتماعي مطلباً اساسياً لتحقيق البناء والتطور الاجتماعي وهو رفض لكل حالات القتال والاقتتال فثيمتهِ الاساسية هي الاستقرار والطمأنينة لتوفير بيئة أمنة لتحقيق الازدهار المجتمعي، واليوم في ظل تصاعد نزعة العصبية القبلية، والارتكان اليها في حل الكثير من القضايا بما فيها الجنائية، ستكون مهددة ومزعزعة لمقومات السلم الاجتماعي خصوصاً عندما تكون معوق لتطبيق القانون، سنستعرض أهم مقومات السلم الاجتماعي الأكثر تأثراً بالعصبية القبلية، على المستوى الفردي والمجتمعي، وكيف يعمل الصراع العشائري على اضعاف هذه المقومات.

يعد السلم الاجتماعي مطلباً اساسياً لتحقيق البناء والتطور الاجتماعي وهو رفض لكل حالات القتال والاقتتال فثيمتهِ الاساسية هي الاستقرار والطمأنينة

1. وجود نظام وسلطة: سيادة ثقافة العنف وطغيانها على الطابع الاجتماعي مع تراجع قوة الدولة، وضعف القانون في معالجة الكثير من القضايا، وحالة التغيرات المتسارعة التي يعيشها البلد، فضلاً عن الصراعات والتجاذبات بين القوى السياسية المختلفة اسهمت بشكل أو باخر في اضعاف بنية الدولة، وسيادة ثقافة التغانم بين القوى السياسية مما فسح المجال، الى تغلغل ونفوذ آفة الفساد التي نخرت اغلب مؤسسات الدولة، مما أنعكس سلباً، على تراجع قوى الضبط الرسمية المتمثلة بأجهزة الدولة والعمل المؤسساتي، وفسح المجال أمام ظهور قوى تقليدية أخرى من قوى الضبط غير الرسمية الى تسيد الموقف، وتعاظم دورها في قيادة الموقف الاجتماعي في البلد. ومن المعلوم أنَّ الدولة الحديثة تقوم على أساس الحقوق والواجبات، وتبنى على وفق مفهوم المواطنة، ولا يكون فيها تمييز؛ بسبب الانتماء العرقي أو الطائفي، وبالتالي أنَّ تسلط القبيلة والعرف القبلي يسبب تصادماً مع الدولة في البعد الفكري المدني في الدولة الحديثة؛ لأنَّ القبيلة تنظر الى مؤسسات

الدولة كالحكومة، والقضاء والجهاز التشريعي على أنَّها تهدد وجودها، كما أنَّ غياب سلطة القانون، وانحسار هيبة الدولة مقابل سلطة العشيرة، وقوانينها التي تحولت الى باب واسع للكسب غير المشروع، ومما ساعد على ذلك ضعف وبطء الاجراءات القضائية وانتشار الاسلحة لدى الأفراد دون رقابة أو سيطرة الحكومة، وتظهر سيطرة العشيرة وقوانينها الارتجالية بوضوح عندما يتخلى المواطن عن حقوقه المدنية، ولا يلجأ الى مراكز الشرطة والى القضاء، بل الى العشيرة لنيل ما يعتقد انها حقوقه المشروعة بعد ان يعرف ان القضاء لا يأخذ حقه، ولا يحاسب المعتدين عليه[41].

(41) د. عمر رحـال، الجلوة العشائرية واثرها على حقوق الانـسـان والسلم الاهـلـي في فلسطين، بحث مـقـدم الى المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية ، 2019، ص25.

فضلاً عن دور عملية التخادم ما بين القبيلة والحكومة اذ عملت بعض القوى السياسية على دعم واستمرار ديمومة وجودها من خلال الدعم العشائري، هذا مما اضفى شرعية اكثر للقوى القبلية في قيادة الموقف الاجتماعي. وعلى الرغم من أهمية قوى الضبط غير الرسمية ومنها القبيلة في دعم الكثير من المواقف التي تدعو الى التهدئة واصلاح ذات البين بين كثير من الأطراف المتنازعة وفق طرائق واليات التعاقد العشائري كنوع من انواع التعاقد الاجتماعي، إلا أنَّ هذا لا يمنع من ظهور الكثير من السلبيات التي عززت العصبية القبلية واتخذت من القبيلة كغطاء لها، ومنها حالات النزاع العشائري الذي يعد مهدداً لمقومات السلم الاجتماعي، على الرغم من الأخير يحتاج الى حالة من الاستقرار الأمني والى منظومة مؤسساتية مبنية وفق نظام دولة المؤسسات، لا دولة العصبيات والتخندقات المذهبية، والقومية، والقبلية.

أنَّ هذا لا يمنع من ظهور الكثير من السلبيات التي عززت العصبية القبلية واتخذت من القبيلة كغطاء لها، ومنها حالات النزاع العشائري الذي يعد مهدداً لمقومات السلم الاجتماعي

2. ادارة التنوع (التعددية): على الرغم من أنَّ الدولة العراقية الحديثة تحرص على اشراك جميع المكونات العراقية في ادارة الدولة، وهذا يحسب لهذه المرحلة السياسية في حين سابقاً، وخصوصاً في النظام السابق كان هناك تفرد، في السلطة وفي ادارة البلد وعدم أتاحة الفرص للآخرين في المشاركة الحقيقية في الادارة، فضلاً عن انه نظام سلطوي لم يترك وراءه أيّ مؤسسات، مبنية وفق النظام المؤسساتي الحقيقي. فالتغيير السياسي بعد 2003 اتاحة الفرصة لجميع مكونات المجتمع في ادارة البلد، لكن عامل فقدان الثقة السياسية بين الاطراف المشاركة في ادارة العملية السياسية بسبب تراكمات الماضي، اسهم بإيجاد شروخ وتشققات في بنية العملية السياسية، مما دفع معظم القوى السياسية بالاعتماد، على مرجعياتهم التقليدية ومنها القبيلة كعامل قوى، وكرصيد اجتماعي تلجأ اليه في تعزيز وجودها وسلطتها، فكثير من السياسيين الذين

اشتركوا في العملية السياسية اعتمدوا، في وجودهم السياسي على احزابهم وقبائلهم، وبالتالي يكون سلوكهم السياسي خاضعاً لارضاء جماهيرهم ومنهم افراد قبائلهم، مما يعكس صورة سلبية على عمل الممثل السياسي فهو يجب أنْ يكون ممثلاً لكل الشعب وليس لقبيلة أو طائفة أو قومية، وهذا ما يحدث الآن في العملية السياسية. مما يؤثر سلبياً على ادارة التنوع بشكله العام الخاص بطبيعة عمل المؤسسات السياسية.

ومن جهة أخرى وعلى المستوى الفردي لإدارة التنوع أسهمت قوة العصبية القبلية، في بعض القضايا الاجتماعية، على اضعاف النوع الاجتماعي ، الذي يسهم في مصادرة حقوق الانثى، اذ أنَّه الى اليوم في قضايا الفصل العشائري لازالت هناك حالات أكراه تمارس ضدها من قبل البعض من أفراد العشائر، منها تسليعها وادخالها كحاجة في حل النزاع العشائري تحت مسمى الفصلية، اذ تقوم عشيرة الجاني بمنح أسرة أو عشيرة المجنى عليه أحد نساء العشيرة لإرضائه وهذا العمل، في حد ذاته هو عملية مصادرة لإرادة الأنثى التي تعد بمثابة نصف المجتمع، وهذا قد يكون أخطر تهديد مقنع للسلم المجتمعي؛ لأنَّه مصادرة لإرادة المرأة، فضلاً عن حالات الزواج بالإكراه، التي جرمها القانون العراقي لكنها لبست لبوس الشرعية من خلال العصبية القبلية. اذ ذكر في قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم (188 لسنة 1959) في المادة (1/9) أكد على أنَّه (لا يحق لأي من الاقارب أو الاغيار على اكراه أي شخص، ذكر أو انثى على الزواج دون رضاء، ويعتبر عقد الزواج باطلاً، اذا لم يتم الدخول، كما لا يحق أي من الاقارب او الاغيار منع من كان أهلاً للزواج، بموجب أحكام هذا القانون من الزواج)، (وعاقب القانون من يخالف الفقرة بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات، وبالغرامة او بإحدى هاتين العقوبتين اذا كان قريباً من الدرجة الاولى أما اذا كان المخالف من غير هؤلاء فتكون عقوبة السجن لا تزيد على عشر سنوات أو الحبس مدة لا تقل على ثلاث سنوات)[42].

أسهمت قوة العصبية القبلية، في بعض القضايا الاجتماعية، على اضعاف النوع الاجتماعي ، الذي يسهم في مصادرة حقوق الانثى

أشار الخبير القانوني طارق حرب الى الراي القانوني في زواج الفصلية قائلاً: أنَّ قانون الأحوال الشخصية صريح وواضح في هذه المسألة، فيعاقب كل من يجنح الى ممارسة النهوى العشائرية على المرأة البالغة للزواج بالحبس مدة ثلاث سنوات، لكن بشرط أنَّ تقدم المرأة المنهي عليها شكوى ضد ابن العم، وتأتي بشاهد يشهد ضده وكيف نهى عليها؛ وبسبب صعوبة تقديم الشاهد، لمتانة الروابط الاجتماعية، والاسرية والقبلية في مجتمعنا تقل مثل هذه الدعاوي في المحاكم، وبذلك لا يأخذ

(42) بكر علي عباس واخرون، الاعـــراف العشائرية فـي ظل الدستور والقوانين العراقية، بحث منشور، مجلة دفاتر السياسة والقانون، كلية القانون والعلوم، جامعة ديالى،،العدد الخامس عشر، 2016، ص635.

القانون مجراه للحد من هذه الظاهرة، بل أنَّ المرأة عاجزة عن رفض هذه الحالة، ولو بالكلام أو همساً فكيف لها ان تقدم طلباً أمام القاضي للشكوى ضد أبوها، أو أخيها، أو أبن عمها[43]. تأسياً على ما سبق أنَّ مصادرة حقوق جزء ومكون أساسي من المجتمع وهي المرأة سيسهم بتهديد أمنها عندما توظف كشيء أو كسلعة تحت مسمى (فصلية) في مساومات من اجل ارضاء طرفي النزاع دون مراعاة لمشاعرها ومصادرة قرارها.

(43) المصدر نفسه، ص 635.

3. سيادة القانون: لقد ورد في الدستور العراقي لسنة 2005 فقد نصت المادة 45 ثانياً على أن(تحرص الدولة على النهوض بالقبائل والعشائر العراقية، وتهتم بشؤونها بما ينسجم مع الدين والقانون، وتعزز قيمها النبيلة والانسانية وبما يساهم في تطوير المجتمع، وتمنع الاعراف العشائرية التي تتنافى مع حقوق الانسان)[44]. لكن لازالت العصبية القبلية تبرر للعديد من الجرائم، وتكسبها نوع من الشرعية تارة باسم الرجولة، واخرى باسم الشرف، وهذا بدوره منافي لما ورد أعلاه في الدستور العراقي، بل باتت معطلة لتطبيق القانون. ومن الضروري أنَّ نشير الى أنَّ اغلب الجرائم ذات الباعث الشريف، أو القتل غسلاً للعار تنحصر الادلة بإفادة الشهود، وهم غالباً من أفراد عائلة واحدة، كما أنَّ اطراف الدعوة من ذات العائلة، والمدعي بالحق الشخصي هو نفسه من اهل الضحية والقاتل ايضاً، مما ينذر ذلك أنَّ العدالة قد لا تتحقق، في كثير من الأحيان نظراً لفضفاضة الباعث الشريف ولاحتمالية أنَّ ترتكب الجريمة لبواعث أخرى ربما تكون دنيئة، ولكن يتم الباسها ثوب الباعث الشريف عدواناً للتخفيف، من شدة العقاب وقد ترتكب لمجرد الظن والشبهة مما يدل على تأثير الاعراف العشائرية على القضاء الجنائي في العراق[45].

(44) المصدر نفسه، ص 628

أنَّ اغلب الجرائم ذات الباعث الشريف، أو القتل غسلاً للعار تنحصر الادلة بإفادة الشهود، وهم غالباً من أفراد عائلة واحدة

(45) المصدر نفسه، ص 634.

وجدير بالذكر أنَّ من ابرز سلبيات القضاء العشائري أنَّه يفرض العقاب الجماعي وليس عقاب الجاني بحيث يُحّمل كل أفراد العائلة المسؤولية ولا يتحملها الجاني وحدهُ، في حين أنَّ ملحق البرتوكول الثاني الأضافي، الى أتفاقية جنيف عام 1977 والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية، وتحديداً في المادة السادسة المتعلقة بالمحاكمات الجنائية تنص في أحد بنودها، الا يدان أي شخص بجريمة الا على أساس المسؤولية الجنائية الفردية. فأَن ما يقوم به القضاء العشائري هو انتهاك واضح لحق عائلة الجاني، فالجريمة لا يمكن أدانتها الا على أساس المسؤولية الجنائية

أنَّ من ابرز سلبيات القضاء العشائري أنَّه يفرض العقاب الجماعي وليس عقاب الجاني بحيث يُحّمل كل أفراد العائلة المسؤولية ولا يتحملها الجاني وحدهُ

الفردية، وهذا يأتي ضمن سياسة العقاب الجماعي[46]. ولهذا أنفرد العرف العشائري بمجموعة من السنائن أو ما تسمى عند البعض الثوايا كقوانين تسير بشكل يتعارض مع بعض تعاليم القانون الوضعي، ويمكن تصنيف هذه العقوبات على وفق القضاء البدوي يمكن تصنيفه الى ثلاث فئات الفئة الاولى تشمل العقوبات القضائية وهي (العقوبات البدنية، عقوبات البدلية، العقوبات التبعية، العقوبات المادية وتشمل الدية والتعويضات، العقوبات التأديبية، الرزقة.

(46) المصدر نفسه، ص 629.

الفئة الثانية وتشمل التدابير الاجتماعية، التي يفرضها المجتمع البدوي على من يخالف قيمها اهمها:

اولاً- التدابير الأمنية: وتهدف الى أعادة التوازن والاستقرار الى المجتمع البدوي عن طريق وسائل عدة أهمها:

(الوجاهة، الدخالة، الكفالة، العطوة، الجلاء، الصلح)

ثانياً- التدابير العقابية: وتهدف الى معاقبة الجاني اهمها:

(تجنب السكن مع الجاني، تجنب التعامل مع الجاني، المعاملة القبلية السيئة له، الجلاء والطرد والخلع).

الفئة الثالثة: وتشمل العقوبات الانتقامية التي يقوم بها الطرف المجني على طرف الجاني والقاعدة التي يتبعها البدو هي الحق على قدر أهله أي أنَّ الحصول على الحقوق يتطلب وجود القوة لدى صاحب الحق: أهمها (الطرد والمطاردة(الملاحقة)، الثأر ، نهب الممتلكات، الغزو[47]. ولازالـت هذه الاعـراف العشائرية سارية في مجتمعنا ولها أثارها السلبية التي تعيق تطبيق القانون، مما يسهم في تعطيله وتراجع قوته لصالح قوة هذه الاعراف، التي ما زالت تستقطب أفراد المجتمع ايماناً لمعظمهم، على أنَّ اللجوء الى القانون يمثل حالة من الضعف بنظرهم فيلجئون، الى قوة العشيرة في حسم قضاياهم وخير دليل على ذلك الدكة العشائرية، على الرغم من أنَّ القانون العراقي قد جرمها وكيفها وفق المادة القانونية 4 أرهاب لما تحمله هذه العملية، من تهديد للسلم الاجتماعي لخطورتها، ولترويعها للمواطنين الامنين من اطفال ونساء، فضلاً عن حالة حرق البيوت، والممتلكات وما يفرضه العرف القبلي من عقاب جماعي لا يقتصر، على الجاني فقط، قد يمتد الى جميع أفراد أسرته والأقربين، من خلال أجلائهم أو ترحيلهم عن مكان ومنطقة المجنى عليه. مما يسهم في تشريد لمجموعة من الأفراد الذين تربطهم صلة قرابة بالجاني وابتعادهم، عن بيوتهم ومدارسهم وجامعاتهم، ووظائفهم واماكن رزقهم.

(47) د. محمد حمدان ابو حسان، تـراث البدو القضائي(نظرياً وعملياً)، مطبعة السفير، الاردن، ط5، 2017، ص88-89.

ولازالت هذه الاعراف العشائرية سارية في مجتمعنا ولها أثارها السلبية التي تعيق تطبيق القانون

وجدير بالذكر أنَّ معظم القبائل تلجئ، الى اساليب عدة لاستعراض قوتها العددية أو المالية منها، التي من خلالها عبدت الطريق امام الاجيال لترسيخ ثقافة العصبية القبلية باستعراض قواها ببعض المواقف منها حالات المأتم، اذ تقيم معظم العشائر في طقسها الجنائزي ما يسمى (بالعراضة) اذ يتقدم العشيرة شيخها برفقة حشد من أفراد عشيرته، وبمعيتهم عدد من الشعراء أو المهاويل اذ يتبارون بمجموعة من القصائد، والاشعار (الهوسات العشائرية) في ذكر مواقف، ومآثر الشخص المتوفي وتخليد دور العشيرة، ويصاحب ذلك أطلاق عدد من العيارات النارية العشوائية، التي تنذر بإصابة عدد من المواطنين الأمنين، وكثير ما شاهدناه، وسمعناه عن حالات الأصابات بطلق ناري عشوائي، وهذه الفعاليات هي أحدى طرائق استعراض قوة ونفوذ العشيرة التي تملكها، فضلاً عن ما تملكه من قوى عددية متمثلة بعدد الأفراد الذين يشاركون في هذا المأتم، فهي تحمل في طياتها رسالة، الى العشائر الأخرى مفادها أنَّ هذه هي قوة العشيرة وكذلك تفعلها بقية العشائر الاخرى، فضلاً عن حالات البذخ المادي الذي تبذخهُ في هذه المواقف لتعكس قوتها الاقتصادية التي تملكها هذه العشيرة لإظهار حالة التمايز في ملكية القوة، وهذا يمثل حالة لاستعراض ميكانزيمات القوى التي تملكها العشيرة. تأسيساً على ما سبق أنَّ جميع هذه الفعاليات التي تقوم بها معظم القبائل اسهمت في تراجع قوة القانون، وكذلك أصبحت عامل خطر يهدد الأمن والأستقرار المجتمعي.

احدى عشر: الاستنتاجات

1. التوظيف السياسي للقبيلة، ساعد على منحها حضوراً قوياً في مشهد الحياة الاجتماعية.
2. اسهمت العصبية القبلية في تراجع الهوية الوطنية.
3. قوة النزعة القبلية اسهم في اضعاف بناء دولة قوية.
4. الارتكان الى العرف العشائري في فض النزاعات اسهم في تراجع قوة القانون مما انعكس سلباً على تراجع أحد أهم مقومات السلم الاجتماعي.